

الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط: طريق طويل لإصلاح الشراكات

ماتيو فيلا

باحث زميل، المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)

الهجرة غير الشرعية تعني إلزام الإقامة هنا

على مدار العام ونصف العام الماضي، حيث دمرت الجائحة الاقتصاد العالمي وأجبرت أغلب دول العالم على الإغلاق الكلي، تراجعت الهجرة في أولويات أجندة صناع السياسة. ومع ذلك، لم "تختفي" الهجرة عبر منطقة البحر المتوسط: رغم كل الصعاب، فأنها في صعود ومن المتوقع زيادتها بشكل أكبر في المستقبل القريب.

يبدو أن المشاركين في الاستقصاء، الذين ينحدرون جميعهم من دول جنوب المتوسط، على وعي كبير بهذه الحقيقة. طرح عليهم سؤال يستفسر عما إذا كانوا يعتقدون أن الهجرة غير الشرعية من المحتمل أن تستمر في الزيادة في المستقبل، أجاب أكثر من 80% منهم بالإيجاب حينما تم سؤالهم عن المهاجرين من بلدان أخرى وعن نوايا المواطنين زملائهم في الهجرة. هؤلاء المشاركين كانوا على قناعة قوية بأنه من المحتمل أيضًا أن تستمر الهجرة في الزيادة، حيث أجاب أكثر من أو ما يقرب من 90% من الأفراد الذين تمت مقابلتهم بالإيجاب مع تحديد الدافع الرئيسي وراء الهجرة غير الشرعية على أنه الصراعات أو عدم الاستقرار، أو الافتقار إلى منظورات اقتصادية اجتماعية.

وهذا لم يكن مفاجئًا لمراقبي اتجاهات الهجرة. في الأعوام التي سبقت أزمة اللاجئين في 2015 التي أدت إلى هجرة 1.2 مليون مهاجر غير شرعي إلى أوروبا في غضون ثمانية أشهر، كانت تتزايد الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط ببطء بل وبشكل مطرد. طبقًا لبيانات خاصة تم تجميعها من مصادر رسمية في الفترة بين 2002 و2008 بلغ متوسط عمليات العبور غير الشرعية عبر مسارات البحر المتوسط وغرب إفريقيا (أي جزر الكناري) نحو

على مدار الخمس أعوام المنصرمة، ومع انحسار "أزمة اللاجئين" واستئناف الاتجاهات السابقة زادت عمليات عبور الحدود غير الشرعية وتوقع نماذج التنبؤ أن الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى أوروبا سوف تستمر في الزيادة بشكل بطيء بل ومطرد على مدار العقدين المقبلين

مفارقة الجائحة:
بينما كانت آثارها
الصحية العامة تدفع
الحكومات إلى تقييد
السفر
المنتظم، إلا أن
آثارها الاقتصادية
كانت تؤدي إلى
زيادة التنقل غير
الشرعي عبر الحدود.

39000. تضاعفت هذه الأعداد في الفترة بين 2009 و2013، حيث بلغ متوسط عمليات عبور الحدود غير الشرعية التي رصدتها وكالة فرونتكس بطول مسارات غرب وشرق ووسط البحر المتوسط بالإضافة إلى غرب إفريقيا نحو 78000 في العام (فرونتكس، 2021).

على مدار الخمس أعوام المنصرمة، ومع انحسار "أزمة اللاجئين" واستئناف الاتجاهات السابقة، زادت عمليات عبور الحدود غير الشرعية عن طريق البحر بواقع 67% لتبلغ 130000 فرد في المتوسط كل عام (فرونتكس، 2021). علاوة على ذلك، ثمة عدد من نماذج التنبؤ يتوقع أن الهجرة (الشرعية أو غير الشرعية) من دول إفريقيا أو آسيا أو جنوب المتوسط إلى أوروبا سوف تستمر في الزيادة ببطء بل وبشكل مطرد على مدار العقدین المقبلين (فيللا 2020، المفوضية الأوروبية، 2019، 2016، Bijak).

وفي ظل هذا السياق سرعان ما أدت الجائحة إلى تفاقم الاتجاهات السابقة. سرعان ما نجمت زيادة ملحوظة في التدفقات غير الشرعية من إفريقيا تحديداً بطول مسارات معينة لتعويض التناقص في الهجرة الشرعية بسبب إغلاق عبور الحدود وعمليات الإغلاق الكلي التي تلت ذلك. تبرز هذه الزيادة مفارقة الجائحة: بينما كانت آثارها الصحية العامة تدفع الحكومات إلى تقييد السفر المنتظم، إلا أن آثارها الاقتصادية كانت تؤدي إلى زيادة التنقل غير الشرعي عبر الحدود. وفي الوقت ذاته، جعلت الجائحة الهجرة غير الشرعية "في إطار إقليمي" حيث صار متوسط المسافة التي يقطعها المهاجرون غير الشرعيين للوصول إلى أوروبا أقصر مقارنة باتجاهات الفترة بين 2014-2019 (فيللا، 2021).

بصفة عامة، في فترة ما بعد الجائحة (منذ مارس 2020 حتى سبتمبر 2021) نجح أكثر من 165000 مهاجر غير شرعي في الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر.¹ وتم اعتراض 4000 مهاجر آخر على الأقل من قبل حرس السواحل الليبية وتمت إعادتهم إلى ليبيا،² وتشير بيانات غير مكتملة من حرس السواحل التركية والمغربية والتونسية إلى أنه ما يقرب من ربع مليون مهاجر غير شرعي حاول الهجرة من الطريق البحري المتوسطي المشوب بالمخاطر.

وفي الوقت نفسه، تقلصت قنوات الهجرة الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى أقل مستويات منذ 2008 على الأقل. العام المنصرم، انخفضت تصاريح الإقامة لأول مرة التي أصدرتها 25 دولة أوروبية والتي كشفت هذه المعلومات حتى الآن بنسبة مذهلة تبلغ 30% مقارنة بعام 2019، من 2.8 إلى دون 2 مليون (Eurostat، 2021). كان هذا الانخفاض، الذي جاء في تقديرات Camie (2020) على أنه الأعلى منذ بداية الحرب العالمية الثانية، يمثل نسبة كبيرة لبعض الدول الأوروبية الكبرى مثل إيطاليا (-75%) وألمانيا (-68%) والتي شكلت وحدها نحو ربع تصاريح الإقامة كلها التي أصدرتها دول الاتحاد في 2019.

¹ حسابات المؤلف حول البيانات الشهرية التي تصدرها مفوضية اللاجئين (بوابة البيانات التشغيلية، موقف البحر المتوسط، تاريخ استخدامهما 13 أكتوبر 2021).

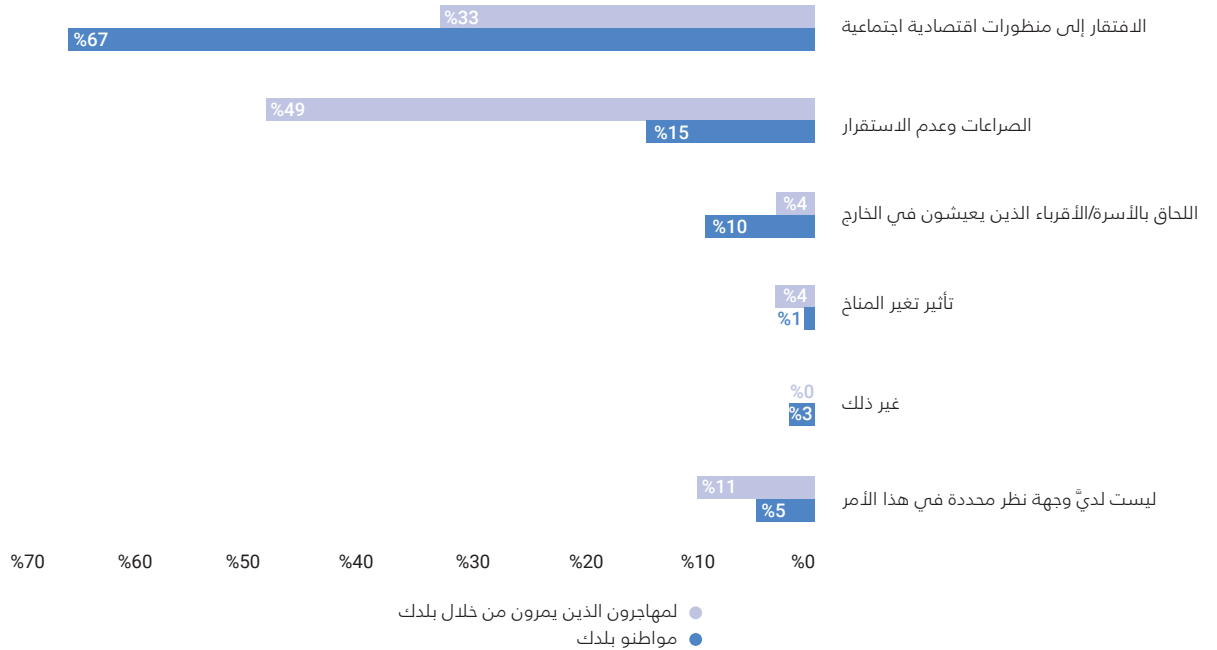
² حسابات المؤلف حول البيانات الأسبوعية التي تصدرها منظمة الهجرة الدولية (تحديث الأبحاث البحرية الليبية، 9-3 أكتوبر 2021).

عدم الاستقرار المتزايد يؤدي إلى زيادة ضغط الهجرة غير الشرعية

حينما تم سؤال المشاركين في استقصاء يورميد EMM5-EuroMeSCo عن الدوافع وراء الهجرة غير الشرعية، قدموا إجابات مختلفة تعتمد على ما إذا كان المهاجر مواطنًا من نفس الدولة أو شخصًا مسافرًا من دولة ثالثة. أشار المشاركون إلى سبب هجرة المواطنين من نفس دولتهم هو الافتقار إلى منظورات اجتماعية واقتصادية أو اللحاق بأقاربهم الذين يعيشون في الخارج (لإجمالي 67 % من المشاركين الذين اختاروا أحدهما)، و15 % فقط اختاروا الصراعات أو عدم الاستقرار. من جهة أخرى، كانت الإجابات تشير أيضًا إلى أن الدافع وراء هجرة المهاجرين من دولة ثالثة نحو نصف المرات (49 %) كان الصراعات أو عدم الاستقرار، و33 % من المرات بسبب الافتقار إلى المنظورات الاجتماعية والاقتصادية أو اللحاق بأقاربهم.

لرسم البياني 1

س 8: ما الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية التي تخرج من بلدك؟



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (EMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يتفق هذا الاعتقاد مع الواقع، عاكسًا ما نعرفه من البيانات بشأن الهجرة غير الشرعية غير تونس والمغرب، من جهة، وليبيا وتركيا من جهة أخرى. كانت هجرة معظم وإن لم يكن جميع المغاربة والتونسيين الذين يصلون إلى شواطئ إسبانيا أو إيطاليا لأسباب اقتصادية. عدد قليل منهم يتم منحه اللجوء أو أي نوع آخر من الحماية الدولية، مثل الحماية المساعدة على صعيد الاتحاد الأوروبي أو مستوى ثالث آخر من الحماية المفوضة قوميًا. على العكس من ذلك، يعتبر المهاجرون الذي يصلون إلى الاتحاد الأوروبي بصورة غير شرعية من ليبيا أو تركيا مهاجرين عابرين ولديهم احتمالية أكبر لمنحهم أحد أشكال الحماية الدولية. هذان دافعان منفصلان كان لهما تأثير بصورة منفصلة ومتفاعلة على ديناميكيات الهجرة غير الشرعية ما بعد الجائحة ومن ثم، يستحقان الدقيق عن كثب.

تونس

على مدار أعوام، تعاني تونس من بطالة مزمنة وتفاقت هذه المشكلة بسبب المناخ الاجتماعي السياسي المتغير في الأعوام التي عقيت ثورة الياسمين في 2011. أثناء الجائحة، تسبب إغلاق الحدود وتوقف حركة الطيران في ضربة قوية لدولة اقتصادها معتمد بقوة على السياحة التي تمثل نحو 8% من الناتج الإجمالي المحلي ويعمل به ما يقرب من 400 ألف شخص، أي نحو 10% من قوة العمل. جاءت هذه الضربة القوية بعد الهجمات الإرهابية ببضعة أعوام التي أدت بالفعل إلى الحد من جاذبية البلاد باعتبارها وجهة سياحية منذ عام 2015.

ووفقًا للبيانات الرسمية، عانت الرحلات السياحية في تونس من اضمحلال كامل في الفترة بين أبريل ويونيو العام المنصرم، واستمرت في ديسمبر منخفضة بواقع 90% مقارنة بالعام الذي قبله (منظمة السياحة العالمية، 2021).³ وفي الوقت نفسه، وجد عشرات الآلاف من المهاجرين التونسيين الموسمين أنفسهم غير قادرين على الوصول إلى إيطاليا والوجهات الأوروبية الأخرى عبر القنوات الشرعية. وعقيت ذلك زيادة سريعة في عمليات الوصول غير الشرعية عبر البحر من تونس إلى إيطاليا. في الفترة من يناير حتى سبتمبر، ارتفع عدد المهاجرين الذين يصلون إلى إيطاليا من تونس من 1800 في عام 2019 إلى 8800 في 2020 (زيادة بواقع خمسة أضعاف) ثم إلى 14600 في عام 2021. والأكثر من ذلك، في الفترة بين يوليو 2020 وسبتمبر 2021، أكثر من ثلثي هذه السفريات كانت من التونسيين، بينما في الفترة بين 2013 و2019 كانت السفريات عبارة عن مزيج من جنسيات مختلفة (معظمها من جنوب الصحراء).

³ منظمة السياحة العالمية "مقياس السياحة العالمية"، 18:7، ديسمبر 2020.

المغرب وجزر الكناري

ارتفعت السفريات غير الشرعية إلى إسبانيا بشكل كبير في النصف الثاني من 2018، وسرعان ما انخفضت في النصف الأول من 2019. ويرجع ذلك لجزء كبير لتعاون الحكومة المغربية التي كثفت مستوى الدوريات التي يقوم بها حرس سواحلها وأنها عمقت عمليات التنسيق مع نظيرتها من دول الاتحاد.

تم إغلاق المسار غير الشرعي عبر غرب المتوسط في الفترة بين مارس-أبريل 2020، عند ارتفاع الموجة الأولى للجائحة في أوروبا، وسرعان ما زاد العدد مرة أخرى ليصل إلى المستويات التي شهدتها عام 2019 بحلول سبتمبر 2020. في ذات الوقت، تم فتح المسار الثاني - المسار المباشر من غرب إفريقيا إلى جزر الكناري في إسبانيا- من جديد. إن العدد المرتفع لعمليات الوصول المسجلة في 2020 (أكثر من 23000 مهاجر، تركز 82% منها في الأشهر الأربعة المنصرمة) مشابهًا لأحداث "أزمة الكايوكوس" التي أسفر عنها 35000 مهاجر غير شرعي إلى الجزر في الفترة بين 2005 و2006، في الوقت الذي فرض على الحكومة الإسبانية إقامة مراكز احتجاز وترحيل للوطن والتي تم افتتاحها مجددًا في الأشهر الأخيرة.

ليبيا

في ليبيا، يواجه عدد من المهاجرين المقيمين في البلاد ظروف قاسية. يواجه المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يصلون إلى ليبيا بغرض واضح هو العبور إلى أوروبا بصورة غير شرعية ظروف هي الأسوأ، بغض النظر عما إذا كانوا محتجزين في مراكز الاحتجاز أو يعيشون في بيئات حضرية (مجلس أوروبا، 2021). ومن ثم، من غير المستغرب، حتى في مارس 2020 في وقت ذروة الجائحة في إيطاليا، استقل العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا القوارب بنفس الطريقة أملًا في الوصول إلى الشمال. زاد هذا التوجه فقط على مدار أشهر ووصل إلى مستويات لم نشهدها منذ 2017. في الفترة من يناير حتى سبتمبر 2021، ارتفعت الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا من 1,400 في عام 2019 إلى 7,800 في 2020 (زيادة بواقع خمسة أضعاف) ثم زادت لأكثر من الضعف مرة أخرى لتصل إلى 18,100 في عام 2021.

مجموعة أدوات سياسة الاتحاد الأوروبي - إجراء متوازن محفوف بالمخاطر؟

بعد مرور نصف عقد على "أزمة اللاجئين" في أوروبا، لا تزال تبحث الحكومات الأوروبية عن حل مشترك لمشكلات التضايف الداخلي والتنسيق وتوافق سياسات الهجرة واللاجئين. في عام 2020، تم تأجيل حزمة مقترحات المفوضية الأوروبية بعنوان "الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة" لأول مرة لأكثر من ستة أشهر من موعد إصداره الأصلي، وعقب إصداره تم تجاهله من قبل الدول الأعضاء العاجزة عن إيجاد أرضية مشتركة بشأن جزء التضايف من الحزمة (أي كيفية استقبال المهاجرين غير الشرعيين ومعالجة طلبات اللجوء

في الميثاق الجديد بشأن اللجوء و الهجرة، الأرضية المشتركة بين دول الاتحاد لا بد أن تجدها في تحسين (وزيادة التمويل على) إدارة الحدود فضلًا عن زيادة التعاون مع الدول الثالثة (ولا سيما في مجالات العودة وإعادة الإدماج)

داخل الاتحاد). كما يحدث كثيرًا في الماضي، الأرضية المشتركة بين دول الاتحاد لا بد أن تجدها في تحسين (وزيادة التمويل على) إدارة الحدود فضلًا عن زيادة التعاون مع الدول الثالثة (ولا سيما في مجالات العودة وإعادة الإدماج).

وتمثل هذه الأمور بشكل كبير استمرارًا للسياسات الموضوعية منذ 2015، عند إطلاق الصندوق الاستثماري لإفريقيا كأداة تمويلية الغرض منها تعزيز التنمية والثقة ورفع المساعدات لتعاون الدول الثالثة التي تتحكم في عمليات العبور غير الشرعية عبر أراضيها. حماية الحدود الخارجية تعد سياسة مستمرة أيضًا: بينما شهد عام 2016 الموافقة على مقترح تغيير وكالة الفرونتكس من الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون التنفيذي عند الحدود الخارجية إلى الوكالة الأوروبية لحرس السواحل والحدود، في عام 2020 ركزت المقترحات على إحكام فحص أي مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا وعلى تعزيز آليات إعادتهم إلى الوطن.

الزيادات الأخيرة
في رحلات العبور
غير الشرعية تثبت
أنه من المتوقع
زيادة القنوات غير
الشرعية، بعد إغلاق
القنوات المشروعة،
خاصة حينما يزداد
الميل إلى الهجرة

ومع ذلك، أثبت نقص العاملين الأساسيين أثناء الجائحة أن هجرة العمالة صارت قضية حاسمة لكل من دول شمال وجنوب المتوسط (Kumar وآخرون، 2021). بالفعل، توضح التقديرات الراهنة أن 13 % في المتوسط من العاملين المهاجرين يتم توظيفهم في وظائف أساسية في دول أوروبا (Fasani و Mazza، 2020). علاوة على ذلك، الزيادات الأخيرة في رحلات العبور غير الشرعية تثبت أنه من المتوقع زيادة القنوات غير الشرعية، بعد إغلاق القنوات المشروعة، خاصة حينما يزداد الميل إلى الهجرة، مثل أثناء فترات الركود الاقتصادي المحلي أو الإقليمي.

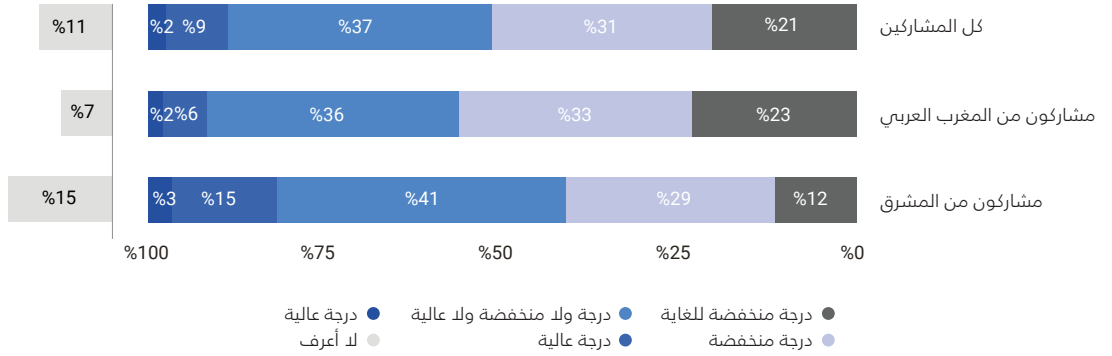
زاد الجدل حول إدارة
الهجرة عبر شاطئ
المتوسط بشكل
كبير مستقطبًا
الشركاء. [...] وهذا
يهدد بتضرر
العلاقات بين الدول
من الشاطئ،
وترسيخ المواقف
بصورة أكبر.

رغم الحاجة الواضحة إلى إصلاح منظومة الهجرة "المتعثرة" داخل دول المتوسط، زاد الجدل حول إدارة الهجرة عبر شاطئ المتوسط بشكل كبير مستقطبًا الشركاء. بينما يركز صناع السياسة الأوروبيون انتباههم على تثبيط الهجرة غير الشرعية وتعزيز العودة، طالبت دول الجنوب بتوسيع قنوات الهجرة الشرعية (بخصوص المنافع التي تعود من التحويلات لأنها أكبر من "هجرة العقول")، فرص الحوار التي لا تدور بالضرورة حول الهجرة. وهذا يهدد بتضرر العلاقات بين الدول من الشاطئ، وترسيخ المواقف بصورة أكبر.

تشير النتائج المستخلصة من الاستقصاء بصورة أكيدة إلى أن: المشاركون من جنوب المتوسط لا يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي نجح في مساعدة بلادهم على معالجة الدوافع وراء الهجرة غير الشرعية. في الواقع، يقيم 52 % من المشاركين نجاح الاتحاد الأوروبي في هذا المجال على أنه "منخفض" أو "منخفض للغاية"، بينما 11 % فقط يقيمه على أنه "مرتفع" أو "مرتفع للغاية". في حين أن هذه النتيجة الضعيفة تنخفض بشكل ضئيل فقط في منطقة معينة من دول المغرب (يقيم 56 % نجاح الاتحاد الأوروبي على أنه "منخفض" أو "منخفض للغاية")، رغم - أو من المحتمل لأن - المنطقة كانت محل تصويب جهود الاتحاد لتقليل عمليات عبور الحدود غير الشرعية على مدار العقد المنصرم.

لرسم البياني 2

س 11: إلى أي مدى نجح الاتحاد الأوروبي إلى الآن في مساعدة بلدك على التعامل مع الدافع/الدوافع التي حددتها في س 8؟ (انظر الرسم البياني 1) مواطنو بلدك

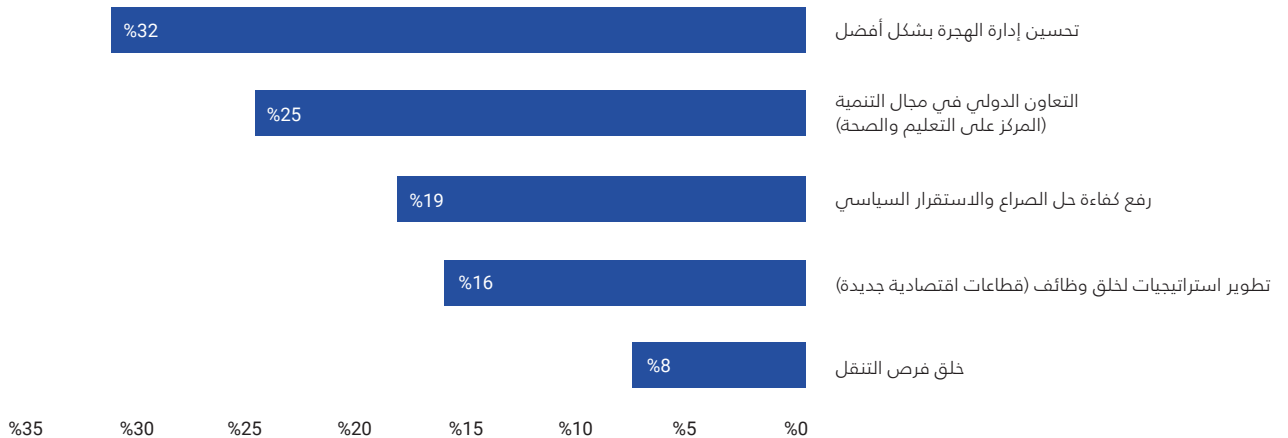


المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يتلاشى من هنا؟ من المؤكد، بينما كانت الخطوات الإيجابية المتخذة في الحوار بشأن الهجرة ليست بالعديدة وكانت على فترات بعيدة، إلا أنها لم تكن غائبة. في الواقع، ظهرت بعض المقترحات أنها تسير في الاتجاه الصحيح، وتوسعى جاهدة للمضي نحو إقامة شراكات ذات منفعة مشتركة. عندما تم سؤال المشاركين في الاستقصاء عما يجب أن يتم لتقليل الهجرة غير الشرعية، خصوا بالذكر تحسين إدارة الهجرة (32%) وزيادة التعاون الدولي في مجال التنمية (25%) مع التركيز بوجه خاص على التعليم والصحة. ذكر 24% آخرون ضرورة تطوير استراتيجيات لخلق وظائف أو خلق فرص التنقل.

لرسم البياني 3

س 10: بالأخذ في الاعتبار الدافع/الدوافع الرئيسية التي حددتها في س 8، ما الذي ينبغي أن يتم لتقليل الهجرة غير الشرعية؟ (الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

يبدو أن كل هذا يندرج ضمن مظلة شراكات المهارات ومشروعات التعاون الرامية إلى مجابهة عجز المهارات في الدول الوجيهة، مع استفادة دول المنشأ بالتعليم الفني والمهني والتدريب المستهدف للمهاجرين المعنيين. أطلقت المفوضية الأوروبية يونية الماضي شراكات المواهب الرامية إلى توافق "مهارات العمال من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي مع احتياجات سوق العمل داخل الاتحاد" (المفوضية الأوروبية، 2021). من خلال تقديمها كوسيلة واضحة "لاستبدال الهجرة غير الشرعية بالمسارات الشرعية، حاز مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية يلفا جونسون على موافقة الجميع مع تأكيد وجود الحاجة إلى الهجرة الشرعية، وأن الاستثمار في التعليم والتدريب في الدول الثالثة يوفر منافع تفوق التكاليف.

وثمة مشروع آخر تجدر الإشارة إليه وهو مرفق الشتات العالمي التابع للاتحاد الأوروبي (EUDiF)، وهو عبارة عن مشروع تجريبي أطلقته المفوضية الأوروبية في 2019 يعمل على توحيد الجهود لمشاركة المشتتين للتنمية. ثمة حاجة ماسة لإبرام مبادرات قوية بشأن دبلوماسية الهجرة وخاصة تلك المبادرات التي قد تساعد في مجابهة تجزئة مشاركة المشتتين لأغراض التنمية، نظرًا لأن المشتتين يلعبون دورًا مهمًا في التنمية المشتركة لدول المنشأ والوجهة (فيللا وآخرون، 2021). على مستوى التصميم والتخطيط والتنفيذ، تظل مشاركة المشتتين مقيدة بالعلاقات الثنائية التي تتمحور حول دولة مضيضة ودولة منشأ. في هذا السياق، يتعين على الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المبادرات الإقليمية في تنسيق ودعم مشاركة المشتتين وتنسيق ونشر أفضل الممارسات ويتعين العمل على تعزيز هذه المبادرات للمضي قدمًا.

من أجل العمل
على الاستفادة
من [بطاقة الاتحاد
الأوروبي الزرقاء]
لتحويل الهجرة
غير الشرعية تجاه
القنوات الشرعية،
يجب أن تحرك بطاقة
الاتحاد الأوروبي
الزرقاء [...] سلسلة
رأس المال البشري
لأسفل، و توفر
سبلًا للعاملين
متوسطي إلى
متدني المهارة
لدخول الاتحاد
الأوروبي.

في النهاية، مبادرة ثالثة يمكن استكشافها هي بمثابة إصلاح بطاقة الاتحاد الأوروبي الزرقاء. من أجل العمل على الاستفادة منها لتحويل الهجرة غير الشرعية إلى قنوات شرعية، يجب أن تحرك بطاقة الاتحاد الأوروبي الزرقاء (الرامية حاليًا والمقصورة على العاملين ذوي مهارات عالية) سلسلة رأس المال البشري لأسفل، وتوفر سبلًا للعاملين متوسطي إلى متدني المهارة لدخول الاتحاد الأوروبي. يوضح نصيب العاملين الأساسيين المهاجرين منافع هذه الحركة: في المتوسط، في دول الاتحاد الأوروبي، نحو 36% من العاملين الرئيسيين في مهنة "عمال النظافة والخدم" التي تتطلب مؤهلات متدنية هم من أصل أجنبي، ونحو ثلاثة أرباعهم يحملون جنسيات مختلفة عن الاتحاد. ثمة نصيب مماثل يبلغ 24% من العاملين المهاجرين الرئيسيين في مهن "التعدين والبناء والتصنيع والنقل" هم من دول خارج الاتحاد الأوروبي (Mazza و Fasani، 2020).

وختامًا، ثمة فرص وافرة لتحسين شراكات الهجرة عبر شاطئي المتوسط. أفضل طريقة لاستعادة الثقة في حوارات بشأن سياسة الهجرة هي اكتشاف سبل لتعزيز مسارات الهجرة الشرعية والقيام بذلك على كافة أصعدة المهارة. من خلال العمل على الحوافز الإيجابية للهجرة الشرعية، كانت تستطيع دول المتوسط العودة إلى معالجة الهجرة غير الشرعية من موقف القوة، مع المضي قدمًا للتخطيط للمستقبل لتصبح الهجرة إلى جانب شاطئي المتوسط "انتصارًا ثلاثيًا".

المراجع

- BIJAK J. (2016), "توقعات الهجرة: تجاوز حدود الشك"، منظمة الهجرة الدولية سلسلة موجز البيانات الصادرة من مركز تحليل بيانات الهجرة العالمي (GMDAC)، 6:2016.
- CAMIE J. (2020)، "الهجرة الدولية في خضم عالم يعيش أزمات"، *جريدة الهجرة والأمن البشري*، 3:8، صفحات 230-245.
- مجلس أوروبا (2021)، دعوة ملحة لحقوق الإنسان - *الفجوة المتسعة في حماية المهاجرين في المتوسط*، مارس 2021.
- المفوضية الأوروبية (2019)، *هل ننتظر أعدادًا أكبر؟ الهجرة من إفريقيا وداخل إفريقيا*، مركز الأبحاث المشتركة، لوكسمبورج، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، 2018.
- المفوضية الأوروبية (2021)، "شراكات المواهب: تطلق المفوضية مبادرة جديدة"، بيان صحفي، 11 يونية 2021.
- المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2021)، "تصاريح الإقامة - إحصائيات على التصاريح لأول مرة الصادرة خلال هذا العام" تاريخ استخدامها 13 أكتوبر 2021.
- FASANI F., MAZZA J. (2020)، "عمالة هشّة" العاملون المهاجرون في ظل جائحة كوفيد 19"، تقرير فني من JRC .
- فرونتكس (2021)، *اكتشافات إحصائيات عمليات عبور الحدود غير الشرعية*، تاريخ استخدامها 14 أكتوبر 2021.
- KUMAR C., OOMMEN E., FRAGAPANE F., FORESTI M. (2021)، "ما وراء الامتحان: الدروس المستفادة من مساهمة المهاجرين في الاستجابة لجائحة كوفيد 19"، ODI ، ورقة عمل 605.
- منظمة السياحة العالمية (2020)، *مقياس السياحة العالمية*، 4:19، يوليو 2021.
- ماتيو فيلا (إصدار، 2020)، *مستقبل الهجرة إلى أوروبا*، ISPI.

ماتيو فيلا (2021)، "الهجرة وكوفيد 19: أوروبا في ركود تام" في Colombo A., Magri P. (إصدار 2021)، *العالم والجائحة: ساعة أوروبا؟ تقرير ISPI 2021*.

ماتيو فيلا وآخرون (2021)، "دعم المشتتين أثناء جائحة كوفيد 19 وبعدها. تحسين أدوار الحكومات العالمية والإقليمية والمحلية"، موجز السياسة، فريق عمل الهجرة T20، سبتمبر 2021.